E

الأمـــم المتحـــدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/GRID/2004/WG.2/CP.2
7 December 2004
ORIGINAL: ARABIC

WTO IMF World Bank UNSD UNCTAD ESCWA

اللجنـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة لـغربي آسيا - الإسكوا

ندوة إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات
بيروت، ١٤-١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

إحصاءات التجارة الخارجية
التجربة الفلسطينية

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي، والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

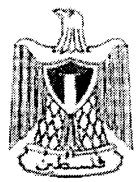

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

إحصاءات التجارة الخارجية

التجربة الفلسطينية

ورقة قطرية مقدمة إلى ندوة حول إحصاءات التجارة الخارجية للخدمات
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا(الاسكوا)

بيروت (14-2004/12/17)

قائمة المحتويات

المقدمة	3
المبررات	3
الوضع الراهن لإحصاءات تجارة الخدمات الدولية الفلسطينية	4
المفاهيم والمصطلحات	4
تصنيف الجاتس	6
الاختلاف بين تصنيف ميزان المدفوعات وتصنيف الجاتس	9
مصادر البيانات	9
منهجية العمل	11
طرق نشر البيانات	12
المعوقات	12
التوصيات	12
مرفق 1	13
مرفق 2	18

المقدمة:

حـــرص الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على إعداد وإصدار إحصاءات التجارة الخارجية بمركباتها الرئيسية الثلاث (الواردات والصـــادرات وصـــافي المـــيزان الـــتجاري) بالاستناد إلى التوصيات الدولية في هذا المجال مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع الخاص لفلســـطين، وتعتبر بيانات إحصاءات التجارة الخارجية من الأرقام الحيوية والضرورية للحسابات القومية وميزان المدفوعات، ولمعرفة مســـاهمة الواردات والصادرات في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك معرفة الحساب الجاري كأهم حسابات ميزان المدفوعات، ومن هنا نـــرى أن بـــرنامج إحصاءات التجارة الخارجية استفاد من التجربة الميدانية من حيث الإعداد وتحقيق الوسائل الجيدة للوصول إلى رقم إحصـــائي يعـــبر عـــن حركة التدفقات السلعية والخدمية من والى فلسطين، وهذا الرقم من البنية الأساسية لاعداد منظومة إحصاءات اقتصادية متكاملة في فلسطين .

وقد قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بجمع الصادرات والواردات من الخدمات إعتبارا من سنة 2000.

الأهداف:

إن الحصـــول علـــى بـــيانات موثقة ودقيقة عن التجارة الخارجية الخدمية كان من المهم إنجازه حتى يتم التعرف على الواقع الصحيح للمـــيزان التجاري الخدمي ومن ثم يتم التوصل إلى معرفة مدى العلاقة التبادلية بين متغيرات التجارة الخارجية والمؤشرات الاقتصادية الكلـــية. وإذا مـــا تـــم توفير البيانات الدقيقة فان هذا يعني معرفة نتائج واقعية للسياسة الاقتصادية والتجارية الفلسطينية وهذا يمكن من صياغة أثر فاعليتها وقياس أثرها على اتجاه التجارة الخارجية الفلسطينية.

إن الحصـــول علـــى مثل هذه البيانات يمكن من توضيح الطرق المثلى في معالجة المشكلات التي تواجهها التجارة السلعية الفلسطينية بســـبب علاقـــة الـــتزاوج ما بين السلعة والخدمة، فمن الممكن أن تنشط التجارة السلعية وتزيد قدرتها على المنافسة محليا وفي أسواق التصدير في حالة تطوير القطاعات الخدمية اللازمة لها مثل خدمات النقل والشحن والاتصالات.

مـــن المعـــروف أن الوضع الاقتصادي الفلسطيني يعاني من التشوه الذي أوجده الاحتلال الإسرائيلي منذ زمن طويل وهذا عمل على إرباك المجتمع في تحديد الاحتياجات الفلسطينية المحلية في كثير من الخدمات التعليمية والطبية والترفيهية والثقافية وغيرها وعليه فان أمـــر توفـــير بيانات تمتاز بالجودة سيساعد بصورة أفضل في بناء سياسة تجارية غير تابعة تقوم على أساس إحلال الواردات الخدمية بخدمات وطنية تقدم في السوق المحلي وبالتالي فإننا نعمل على تعزيز قدرة الاقتصاد الفلسطيني على ضبط العجز في الحساب الجاري وهذا يمكننا أكثر من تقييم الأداء الفعلي للاقتصاد القومي الفلسطيني.

الوضع الراهن لإحصاءات تجارة الخدمات الدولية الفلسطينية:

لقـــد تـــم جمع بيانات التجارة الدولية الخدمية من فواتير ضريبة القيمة المضافة التي تتوفر في وزارة المالية بالتزامن مع جمع بيانات السلع، بحيث تم جمع البيانات اعتبارا من عام 2000-2003 ولكن حتى عملية الجمع هذه لم تلبي الحاجة الإحصائية التي لا تكتمل إلا بشمولية البيانات، حيث أن الوضع الحالي مقتصر على جمع بيانات الخدمات مع إسرائيل فقط ،وقد تم استخدام دليل ميزان المدفوعات في تصنيف بنود الخدمات المختلفة.

أما ما يخص الخدمات مع باقي الدول الشريكة فيتم رصدها من خلال برنامج ميزان المدفوعات في الجهاز.

المفاهيم والمصطلحات:

تصـــنف الخدمات في البند الثاني من الحساب الجاري لميزان المدفوعات وان معايير تعريف الخدمات الدولية تكمن في عملية إنتاجها وتجارتهـــا مـــع الخـــارج، فمثلا السلع تتم التجارة الدولية فيها بشكل منفصل عن عملية إنتاجها، لذا فان السلع التي يتم إنتاجها في أحد الاقتصـــاديات ويتم تبادلها مع اقتصاد آخر إلى المقيمين وهنا لا يشترط أن يكون هؤلاء المقيمين مساهمين أو طرف في عملية الإنتاج، ولكـــن في حالة الخدمات فانه لا بد من وجود الاتصال بين مستهلك مقيم في اقتصاد ما مع منتج للخدمة في اقتصاد آخر كطرف ثاني بحيـــث يظهـــر هـــذا المســـتهلك حاجـــته للخدمة قبل البدء في عملية إنتاجها (أي أنها لا تنتج إلا في حالة طلبها)، ومن أهم المفاهيم والمصطلحات المستخدمة:

شمولية السلع للتجهيز:

إن مـــيزان المدفوعـــات (الطـــبعة الخامسة 1993) ينطلق في تعريفه للخدمة من مبدأ التغير في الملكية عند إجراء المعاملات الدولية بشـــرط أن يـــتم رصـــد هذه المعاملات وتسجيلها وقت حدوثها بأسعار السوق، عند نقطة معينة للتقييم الموحد وهي الحدود الجمركية للاقتصاد المصدر.

إن بـــند الســـلع المرسلة للتجهيز يشتمل على عمليتين أساسيتين ، الأولى السلعة (مثل تصدير القطن الخام) والثانية استيراد نفس السلعة مـــن جديـــد بعد إجراء بعض العمليات الإنتاجية عليها (أي عودة القطن منسوجا) بعقد يبرم بين الطرف المقيم والآخر غير المقيم لقاء مبلغ معين، وهنا نلاحظ أن ملكية السلعة لم تتغير.

هـــناك عملـــيات تجهـــيز تحتاج إلى تغيير مادي ملموس في طبيعة السلعة لذلك تم شملها ضمن عمليات التجهيز تحت بند السلع وليس الخدمات.

هـــناك ســـلع تدخل ضمن بند الخدمات لكونها سلع امتازت بصعوبة تمييزها في عملية التجهيز، وبالتالي صنفت في بند الخدمات (كما جـــاء فـــي نظام الحسابات القومية) أو لكون هذه السلع اختلفت استجابتها للعوامل الاقتصادية عن استجابة معظم السلع (مثل السلع التي تســـتهلك لفـــترة آنـــية دون أن تعبر الحدود وتدخل في بند الأعمال الأخرى) والصحف والدوريات التي يتطلب استهلاكها عن طريق الاشتراكات المباشرة (بند خدمات الحاسب الآلي وخدمات المعلومات) والسلع التي يشتريها الشخص أثناء السفر (العمال غير المقيمين- بند السفر) أو البعثات الدبلوماسية والعسكرية (بند الخدمات الحكومية).

السفر:

يشمل بند خدمات السفر على كافة المعاملات في السلع والخدمات، بما فيها تلك المتعلقة بالصحة والتعليم التي يحصل عليها المسافرون غـــير المقيميـــن فـــي الاقتصـــاد المضيف (بما فيهم المسافرون في جولات سياحية قصيرة)، لأغراض تتعلق بالأعمال أو الاستخدام الشخصي خلال زياراتهم (التي تقل مدتها عن عام واحد).

ولا يشـــمل هذا البند خدمات الركاب الدولية والتي تدرج ضمن بند النقل. ويعامل الطلاب والمسافرون للعلاج كمسافرين، بغض النظر عن مدة إقامتهم. لكن هناك فئات أخرى لا تعتبر ضمن المسافرين مثل العسكريين والعاملين في السفارات والعمال غير المقيمين.

خدمات الاتصالات:

يشـــتمل هـــذا البند على المعاملات في الاتصالات بين المقيمين وغير المقيمين، وتشمل هذه الخدمات مجالات الخدمات البريدية ونقل وتوزيع المراسلات، والاتصالات السلكية واللاسلكية.

الخدمات الحكومية:

يضـــم هذا البند كافة السلع والخدمات بغض النظر عن نوعها التي تقوم السفارات أو الوحدات العسكرية بشرائها في البلد الذي تتواجد فـيه، ويدخـــل ضـــمن هـــذه الفئة أيضا الإنفاق الشخصي لكادر الموظفين الأجانب ومن يعيلونهم. إضافة لذلك تسجل ضمن هذه الفئة مصـــروفات بعـــثات الإعانة والسياحة الحكومية ومكاتب الترويج والمعلومات الموجودة في الخارج. كما يتضمن هذا البند القيد المقابل للتحويلات الرسمية في مجال المساعدة الفنية (حيث يسجل القيد الأول تحت بند التحويلات التجارية).

خدمات النقل:

يتضـــمن هـــذا البند تكاليف نقل السلع والركاب بجميع وسائل النقل بالإضافة إلى الخدمات التوزيعية والمساعدة مثل التخزين والشحن والتعبئة والقطر (الجر) بما في ذلك تأجير معدات النقل مع أطقم التشغيل.

خدمات الحاسب الآلي والمعلومات:

يـــندرج تحـــت هذا البند المعاملات في مجال بيانات الحاسب الآلي والخدمات المتعلقة بالأخبار بين المقيمين وغير المقيمين مثل قواعد البيانات وتصميم السلاسل الزمنية المتصلة مباشرة مع الحاسب، ومعالجة البيانات بما في ذلك العرض الجدولي وتقديم خدمات معالجة البـــيانات علـــى أســـاس المشـــاركة في الوقت أو على أساس الخدمات المحددة بالساعة، وادارة مرافق الآخرين على نحو متواصل، والاستشارات بشأن أجزاء ومعدات الحاسب، وتنفيذ البرامج الجاهزة، وصيانة واصلاح أجهزة الحاسب، ومعالجة البيانات والاشتراكات في الصحف والمجلات.

خدمات التامين:

يجـــري احتســـاب خدمـــات التامين الدولية على أساس مقدار رسم الخدمة المتضمن في إجمالي أقساط التامين المكتسبة وليس إجمالي الأقســـاط نفسها، وحسب رسم خدمة التامين التي تقدمها شركات التامين المقيمة لجهات غير مقيمة على السلع المنقولة وهو الفرق بين إجمالـــي أقساط التامين التي حصلت عليها الشركة وبين ما يجب أن تدفعه الشركة من تعويضات وتطبق نفس هذه النسبة (الخدمة إلى الأقساط المقبوضة) على الواردات من التامين.

الخدمات المالية:

يشـــتمل هـــذا البند على خدمات الوساطة المالية والخدمات المساعدة (عدى خدمات مؤسسات التامين لصناديق التقاعد) التي تجري بين المقيميـــن وغـــير المقيميـــن، ويندرج تحت هذا البند الرسوم المدفوعة مقابل خدمات الوسطاء الماليين مثل الرسوم المتعلقة بخطابات الاعتماد، والقبول المصرفي وخطوط الائتمان والتأجير المالي والمعاملات في النقد الأجنبي كذلك يشمل العمولات وغيرها من الرسوم المتعلقة بالمعاملات في الأوراق المالية مثل عمليات السمسرة وأدوات الوقاية من تقلبات الأسعار وغيرها.

وبالنســـبة للتأجير المالي، يفترض حدوث تغير في الملكية عند الشروع في اتفاقية التأجير لأن المستأجر يتحمل كافة الحقوق والمخاطر والعوائـــد والمســـؤوليات المترتبة على الملكية، فمن منظور اقتصادي يكون قد وقع التغير في الملكية على الرغم من حدوث ذلك في مراحل متأخرة من وجهة نظر قانونية، ويستدعي هذا وجوب تسجيل البضائع عند إجراءات التأجير.

رسوم الامتياز والتراخيص:

تشـــتمل هـــذه الفئة على تبادل المدفوعات والمتحصلات بين المقيمين وغير المقيمين مقابل الاستخدام المرخص به لاصول غير مالية، غـــير منـــتجة، وغير ملموسة، ولحقوق الملكية الفكرية والفنية مثل براءات الاختراع، وحقوق التأليف والنشر والعلامات التجارية وما شابه ذلك.

أنواع أخرى من خدمات الأعمال:

تشمل على فئات متنوعة من معاملات الخدمات بين المقيمين وغير المقيمين، غير الخدمات سالفة الذكر مثل خدمات المتاجرة والتأجير التشغيلي وخدمات الأعمال المتفرقة بأنواعها.

الخدمات الشخصية والثقافية والترويحية:

يقسم هذا البند إلى:

1. خدمات الوسائل السمعية والبصرية وملحقاتها مثل الخدمات المتعلقة بالإنتاج السينمائي وبرامج الراديو والتلفزيون والتسجيلات الموسيقية، والأجور التي يتلقاها المقيمون الذين يعملون في الخارج في مجال التمثيل والإخراج وما شابه ذلك.
2. الخدمات الثقافية والترفيهية الأخرى وتشمل الخدمات المرتبطة بالمكتبات والمتاحف ودور المحفوظات، وغيرها من الأنشطة الثقافية والرياضية ورسوم الدورات الدراسية التي يقدمها المدرسون أو الأطباء خارج الاقتصاد.

تصنيف GATS:

إن الاتفاق العام بتنظيم تجارة الخدمات الدولية الذي عقد بناء على اجتماع لجنة أل أوروغواي عام 1994، كان له الأثر الكبير في ترتيب القيود التي تعترض بعض المبادلات والصفقات الخدمية الدولية والتي عرفت باتفاقية (GATS) وان الذي ميز هذه الاتفاقية هو تطرقها إلى شقي عملية تبادل الخدمة (الظرف الزماني والظرف المكاني) ومدى العلاقة بين منتج الخدمة ومستهلكها وكذلك القرب الجغرافي أو الحدودي وهو عامل أساسي في كثير من عمليات إتمام تبادل الخدمات، ومن هنا انطلقت الاتفاقية في رسمها للهيكل العام وتحديدها لمتطلبات دخول الخدمات إلى الأسواق العالمية وتحديدها لطرق الإمداد التي تغطي تجارة الخدمات.

تم تحديد أربعة طرق لامداد الخدمات على المستوى الدولي حسب الاتفاقية والتي تعتبر الأساس الذي بني عليه التصنيف في رصد وإحصاء بيانات تجارة الخدمات الدولية كما يلي:-

- **عرض الخدمة عبر الحدود Cross Border Supply ويشمل :**
  1. النقل.
  2. الاتصالات.
  3. التأمين.
  4. رسوم التراخيص والاختراع.

- **الاستهلاك عبر الحدود Consumption Abroad ويشمل:**
  1. السياحة والسفر.
  2. التعليم.
  3. الصحة.
- **الحضور التجاريCommercial Presence ويتمثل في التالي:**
  1. الإنشاءات.
  2. الاستثمار المباشر.
  3. الاستثمار غير المباشر.

- **الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين إلى اقتصاد آخر لتقديم خدماتهم Presence Of Natural Persons وفق المجالات التالية:**

1. المعلومات والكمبيوتر.
2. خدمات الاستجمام الثقافية.
3. خدمات شخصية.
4. المعلومات لمساندة العمالة في الخارج.

وفيما يلي تفصيل للأنواع الرئيسية الأربعة لطرق الإمداد:

أولا: عرض الخدمة عبر الحدود: هنا يتم انتقال الخدمات من الاقتصاد المنتج لها إلى الاقتصاد المستهلك لها عبر الحدود كما يلي:-

- النقل الذي يحوي (نقل المسافرين، نقل البضائع، استئجار وسائل النقل، النقل بالأنابيب)
- الاتصالات وتشمل:

1. خدمات البريد العام.
2. خدمات وكالة البريد الخاصة
3. المعلومات والبيانات والصور بواسطة التلفزيون والفاكس والراديو ومؤتمرات بالهاتف.

- التامين ويشمل:

1. التامين على الحياة.
2. التامين على شحن البضائع.
3. التأمين على وسائل النقل على الحدود.
4. أنواع أخرى من التامين مثل تامين السفر، لحوادث والتأمينات الحكومية في الخارج.

- الخدمات المالية:

1. الرسوم والمعاملات المدفوعة للمعاملات المالية
2. الرسوم المدفوعة على معاملات الإقراض والإيداع.
3. رسوم خطابات الاعتماد.
4. إدارة الأسواق المالية.

ثانيا: الاستهلاك عبر الحدود: يتم بانتقال المستهلك من اقتصاده الأصلي إلى اقتصاد آخر ليستهلك الخدمة فيه كما في الأشكال التالية:

- السياحة وتشمل:

1. السلع والخدمات التي يشتريها السائح أو المسافر مثل خدمات المبيت وخدمات المطاعم وسفر
2. رجال الأعمال والتي تتضمن إجراء صفقات تجارية ولقاءات أعمال جديدة.
3. السلع والخدمات التي يشتريها السائح أو المسافر كنشاطات ثقافية واستجمام في العطل والزيارات الاجتماعية.
4. خدمات تعليمية وخدمات صحية والحج والعمرة.

- التعليم ويشمل:

1. التعليم في الجامعات.
2. الدورات التدريبية سواء كانت للمدنيين أو العسكريين أو الدبلوماسيين.

- الصحة وتشمل: الإنفاق على الخدمات الصحية في المستشفيات وعيادات الأطباء والمختبرات والصيدليات.

ثالثا: الحضور التجاري في البلد الذي تقدم فيه الخدمة:

تظهـر هذه الصورة غالبا عندما يتم استثمار مؤسسات أجنبية أو عندما يتواجد العاملين في المشاريع والإنشاءات وفي فروع ومكاتب التمثيل وغيرها من أنواع الاستثمار المباشر وغير المباشر حسب التالي:-

1. الإنشاءات وتحتوي:-
   - ما تقوم به شركات المقاولات من الإنشاءات وبناء المشاريع الهندسية.
   - تجميع وتجهيز الآلات للعمل.
   - تأجير خدمات البناء.
   - خدمات الحفر والهدم.

2. الاستثمار المباشر الذي يتم عن طريق المعاملات في المصارف التجارية.
3. الاستثمار غير المباشر الذي يتم على شكل الاستيراد واعادة التصدير أو تسويق السلع خارج الاقتصاد الوطني.

رابعا: حضور الأشخاص الطبيعيين:

هـذا الحضـور فـي الاقتصاد المضيف يكون بهدف الحصول على الخدمة علما بأنه يكون حضور أو انتقال مؤقت ويشمل الخدمات التالية:-

- خدمات الحاسوب من برمجة واستشارات وتحليل ومعالجة البيانات.
- الصيانة والتدريب.
- خدمات الترخيص وحقوق الاختراع.
- خدمات وكالات الأنباء، الصور والصحف ومقالات الصحف المعلوماتية.
- خدمات الاستجمام مثل (خدمات المتاحف والمكتبات والأرشيف، الرياضة وغيرها).
- خدمـات شخصـية مـثل (خدمـات الصـحة بشـرط أن تكون لفترة محدودة جدا وهي الخدمات التي يقدمها الأطباء والممرضين وخدمات العلاجات والمختبرات، وخدمات التعليم العالي).
- الخدمـات المسـاندة فـي الإنتاج الفني مثل (الخدمات المتعلقة بإنتاج الأفلام التلفزيونية والتسجيل، رسوم تسجيل براءة الاخـتراع وحقـوق الـتوزيع الإعلامـي والرسـوم التي تدفع للممثلين، والرسوم التي تدفع لمد راء الإنتاج والمسارح والمتاحف والرياضة).

الاختلافات بين تصنيف ميزان المدفوعات وتصنيف GATS:

من خلال الإطلاع على التصنيفين أعلاه فلا بد من الإشارة على النقاط الرئيسي التالية:

1. افتقر تصنيف ميزان المدفوعات إلى تحديد الخدمات حسب نوعها حيث كان هناك خلط مما شكل ازدواجية ونوع من الـتكرار فـي بعض البنود مثل خدمات التعليم، لكن تصنيف **GATS** اعتمد في تبويب الخدمات على طرق إمدادها وتسويقها بين المقيم وغير المقيم.
2. وضـع تصـنيف مـيزان المدفوعات من اجل تسهيل إعدادها بينما كان الهدف من تصنيف **GATS** هو كسر القيود والحواجز التي تعرقل حرية تجارة الخدمات العالمية.

3. تصـــنيف ميزان المدفوعات اعتبر الواردات الحكومية تقع ضمن التحويلات في حين تصنيف **GATS** اعتبرها ضمن الخدمات الأخرى.
4. تصـــنيف **GATS** يحـــاول كثـــيراً الربط بين بنود الخدمات بشكل ممتاز بحيث يتناسب هذا الربط مع تطوير النهج الإحصائي.

مصادر البيانات المستخدم في فلسطين:

تعتـــبر فـــاتورة المقاصـــة للضـــريبة المضافة وهي فاتورة موحدة للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ويظهر فيها اسم ورقم هوية المشـــتغل المرخص للجانبين، ورقمه الضريبي، والخدمة المتبادلة، وتاريخ التبادل ورقم الفاتورة وقيمة الضريبة المضافة. وتعكس هذه الفاتورة حركة التبادل التجاري بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل فقط هي المصدر الأساسي للحصول على بيانات الخدمات.

ضـــمن خطـــة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لتطوير العمل وتحقيق أكبر قدر من الشمولية في رصد بيانات الخدمات فإنه بالإمكان إعتماد القطاعات التالية في توفير البيانات:

- الهياكل الإدارية للقطاع العام والذي يضم كافة الوزارات والسفارات والممثليات والإدارات والهيئات والأجهزة والمجالس
- استثمارات القطاع الخاص والتي تضم كافة الأنشطة الاقتصادية التي تقدم خدمات لغير المقيم إلى جانب تقديمها الخدمات للمقيم مثل:
  1. شركات النقل والشحن.
  2. شركات التامين.
  3. الاتصالات الفلسطينية وجوال.
  4. مكاتب السياحة والسفر.
  5. الفنادق والشقق السياحية.
  6. المصارف التجارية الوطنية والأجنبية.
  7. مكاتب الخدمات الجامعية.
- المـــنظمات الأهلـــية والشـــعبية الأجنبية التي تقدم الخدمات على شكل تقديم الخبرة والتدريب وغيره سواء في الأراضي الفلسطينية أو في الخارج.

إن الـــتعامل مع أنشطة القطاع الخاص يتطلب حصر عدد الاستثمارات في كل نشاط وتوضيح طبيعته. فمثلاً نشاط شركات النقل والشحن لابد أولا أن يتم تحديد عدد الشركات التي تقوم بتقديم هذه الخدمة لغير المقيم. أما بالنسبة للمقيمين الذين يستوردون خدمة الـــنقل من شركات خارجية بواسطة الحافلات والشاحنات على الطرف الآخر من حدود الاقتصاد فيمكن معرفة بيانات هذا النشاط عن طريق تقسيم خدمة النقل إلى :ـ

1. الـــنقل الجماعـــي كما يحصل في الرحلات الجماعية أو في مواسم الحج مثلاً. وهنا تكون البيانات المطلوبة حول أعداد الحجـــاج والمعتمريـــن هـــي تكاليف النقل والإقامة المؤقتة ووجبات الطعام والشراب وأية خدمات مرافقة، علماً أن هذه البيانات متوفرة في وزارة الأوقاف الإسلامية وغيرها من المكاتب التي تقدم أو تسوق الرحلات الخارجية.
2. النقل الفردي للمقيمين على حافلات تابعة لغير المقيمين وهنا يمكن توفير هذه البيانات من إدارة معبري الكرامة والعودة حيـــث يـــتوفر ســـجلات رسمية بأعداد المواطنين المغادرين كما يمكن حصر البيانات الخاصة بالعائدين والزائرين عن طريق ضبط أرقام التصاريح والتأشيرات التي تصدرها وزارة الشؤون المدنية.

من النشاطات التي تدخل نطاق عمل شركات التامين على مستوى تقديم الخدمة لغير المقيم هي إعادة التامين، التي تتم وفق العلاقة بين شركات التامين وليس الأفراد، وكذلك التامين على النقل الدولي والتامين على الحياة واستثمار أقساط التامين في المصارف والشركات الأجنبية حيث من السهل جمع هذه البيانات لتوفر سجلات إدارية مباشرة في ذلك.

بالنسبة لشركة الاتصالات الفلسطينية يجب التذكر بأن المكالمات الفلسطينية تتم من خلال المقاسم الإسرائيلية على اعتبار أن الاتصالات الفلسطينية جزء من الشبكة الإسرائيلية حسب وجهة نظر الجانب الإسرائيلي على الرغم من حصول فلسطين على الكود الدولي، وهنا الفرق بين الخدمات التي تصدرها فلسطين وتتمثل في المكالمات الواردة من الخارج (لأن الدولة التي ترسل المكالمة تدفع ثمناً للدولة التي تستقبلها) وفي حالة العكس نكون قد استوردنا تلك الخدمات. أما المقسم أو الشبكة الإسرائيلية فإنها تحصل على أجرة تمرير الخدمة من الاتصالات الفلسطينية وكأنها تلعب دور الترانزيت أو الوسيط.

أما الحالة الأكثر مأساوية فتحدث عندما تقوم دولة ما (لا ترتبط باتفاقية اتصالات مع فلسطين) بإرسال مكالمة للأراضي الفلسطينية فإن الشبكة الإسرائيلية تحصل على جميع الإيرادات وفي نفس الوقت تطالب الاتصالات الفلسطينية بأجرة تمرير المكالمة وكأن الاتصالات الفلسطينية لم تحصل على شئ (أي أن فلسطين تدفع مع أنها صدرت).وعند إتمام المكالمات المحلية داخل الأراضي الفلسطينية فانه يترتب على الجانب الفلسطيني مستحقات مالية لإسرائيل مقابل استجار الشبكة الإسرائيلية (بيزك) وغالباً ما تكون هذه المستحقات مبالغ مقطوعة بشكل شهري. أما عند استعمال الأجهزة الخلوية الإسرائيلية فان تكلفة المكالمة تدفع إلى الشركات الإسرائيلية وهذه الشركات تسدد حسابها مع بيزك ومن ثم يتم تحويل جزء من تكلفة المكالمة إلى فلسطين. (ويمكن حصر هذه البيانات من خلال السجلات الرسمية في شركة الاتصالات الفلسطينية).

بيانات المكاتب السياحية يمكن أن تتوفر بالاعتماد على المسح الشامل أو بمتابعة وحصر نشاطات الحافلات والسيارات الخاصة بالنقل السياحي لمعرفة أعداد الراكبين أولا ثم لحصر الخدمات المرافقة لطالبيها من السياح، وهذه المعلومات تتوفر بوزارة السياحة بصفتها الجهة المخولة بإصدار تراخيص للمنشآت الخدمية في القطاع السياحي مثل (أنشطة الفندقة التي توفر البيانات عن أعداد السياح النزلاء وفي حال الحاجة إلى التفصيل حول التوزيع الجغرافي للصادرات يتم حصر السياح حسب جنسياتهم، كذلك المطاعم السياحية التي توفر المعلومات عن الأسعار والكميات المستهلكة، بالإضافة إلى المواقع التي تجذب السياح مثل المناطق الأثرية والأماكن الدينية.

ويستطيع الإحصائي أن يحصل على البيانات المتعلقة بتوفير الخدمات الصحية وتقديم العلاجات من وزارة الصحة لأنها تضبط الحالات التي يتم علاجها أو تحويلها إلى الخارج عن طريق الوزارة، وكذلك توفر الوزارة مقدار النفقات التي تتكبدها (هي أو المريض)، بالمقابل هناك بيانات عن العنصر الأجنبي الذي خدمه العلاج في القطاع الصحي الفلسطيني (صادرات القطاع الصحي) إلا أن المشكلة تظهر في إحصاء الحالات التي تأخذ على عاتقها خدمة العلاج في الخارج دون تنسيق أو تحويل من الوزارة.

ومن الممكن حصر أعداد الطلبة من غير المقيمين الذين يتلقون خدمة التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية ومقدار الأقساط التي يدفعونها وأية تكاليف لخدمات مرافقة أخرى مثل نفقات السكن والمعيشة، لكن المشكلة في عدم توفر بيانات في وزارة التربية والتعليم العالي عن أعداد الطلاب الفلسطينيين الذين يدرسون أو يشترون خدمة التعليم من جامعات ومعاهد غير فلسطينية إلا انه يتوفر بيانات عن الطلبة الذين حصلوا على بعثات دراسية عن طريق الوزارة. وهنا لابد من أن تقوم الوزارة بحصر هذه البيانات عن طريق مكاتب الخدمات الجامعية ومن الاستفادة من التقارير التي يعدها الملحق الثقافي في الممثليات والسفارات الفلسطينية في العالم. وكذلك الأمر ينسحب على البنود المتعلقة بخدمات الإعلام والثقافة والترفيه التي تخص الأنشطة والفرق المغادرة أو الوافدة

سـواء كانـت محلـية أو أجنبـية مع بيان اوجه التكاليف المدفوعة من قبل وزارة الثقافة كرسوم المعابر والتأشيرات والإقامة و المواصـلات وتامين الحفلات وكذلك الإيرادات التي يجنيها الاقتصاد الفلسطيني من التسويق الخارجي للكتب والمجلات والأفلام والبرامج الوثائقية والعلمية والتاريخية وغيرها .

أمـا القطـاع المالـي والمصرفي والذي تجلت معالمه مع اتفاقية باريس ضمن التسويات الموقعة مع إسرائيل التي انتخبت نفسها وسـيطاً للمعـاملات مـا بيـن المصارف العاملة في فلسطين والخارج وهذا الانتخاب شكل تسرب من الأموال المودعة في تلك المصارف إلى إسرائيل، ومع أن الحوالات وفتح الاعتمادات والشيكات الأجنبية وتبديل العملات الأجنبية تتم عن طريق الوسطاء. وان حصر مثل هذه البيانات يكون من خلال السجلات الإدارية التي تحتفظ بها هذه المصارف أو من خلال سلطة النقد التي تمثل الهيئة الرقابية على هذه المصارف والمؤسسات المالية وشركات التامين.

منهجية العمل المتبعة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

تعتـبر بيانات فواتير التبادل التجاري مع إسرائيل (والتي تشكل أهم عنصر في **مرحلة جمع البيانات**) والتي يتم الحصول عليها من خـلال ملفـات وزارة المالية الفلسطينية هي المصدر الوحيد حاليا للبيانات والتي يتزامن مع جمع بيانات التجارة الخارجية للسلع من نفس الملفات المتوفرة في وزارة المالية.

المرحلة الثانية تتمثل في ترميز وتدقيق الترميز والتوثيق اليدوي والآلي لهذه البيانات وهذه العملية تتم مكتبياً.

المرحلة الثالثة تتمثل في عملية إدخال البيانات ومعالجتها وفق برنامج خاص واخراج النتائج الأولية.

المرحلة الرابعة تتمثل في جدولة البيانات وفحص النتائج واقرارها بشكل نهائي ونشرها.

طرق نشر البيانات:

يـتم نشـر بـيانات الخدمات كما هو الحال في باقي الجداول الإحصائية من خلال نشر بعض الجداول التي تحوي المؤشرات والنتائج الرئيسـة على الصفحة الإلكترونية للجهاز(**http://www.pcbs.gov.ps**) بالإضافة إلى نشر مجموعة أخرى من الجداول في نشرة سنوية مشتركة لكل من السلع والخدمات.

المعوقات:

1 . عدم وضوح وصف الخدمة أحيانا في كشوف وزارة المالية مما يستدعي قيام فريق العمل الميداني بمراجعة التجار لحل الغموض في بعض الفواتير .

2. تأخـر اسـتلام الفواتير من بعض التجار، حيث أن التاجر لديه فترة سماح ستة أشهر لتسليم ملفاته إلى وزارة المالية، إلا أن هذه الفترة تتجاوز السنة أحيانا وخاصة في ظل الظروف السياسية الحالية.

الجدولة:

كما هو متبع في الجهاز يتم نشر مجموعة من الجداول أهمها:

1. إجمالي قيمة الصادرات والواردات وصافي الميزان الخدمي وحجم تبادل الخدمات حسب السنة.
2. إجمالي قيمة الصادرات والواردات وصافي الميزان الخدمي وحجم تبادل الخدمات حسب الشهر وربع السنة.
3. إجمالي قيمة الصادرات والواردات من الخدمات حسب أبواب التصنيف المستخدم.
4. إجمالي قيمة الصادرات والواردات من الخدمات حسب البنود الفرعية للخدمات.
5. إجمالي قيمة الصادرات والواردات من الخدمات حسب.

التوصيات

إن حصر بيانات تجارة الخدمات الدولية لابد أن يتم عن طريق تفهم مجتمع إنتاج الخدمات إلى طبيعة ومكونات وتصنيف الخدمة التي تنتجها كل جهة وهذا يحتاج إلى :_

- التأكـــيد علـــى عقد دورات تدريبية وندوات تقييمية من أجل تقييم تقدم الأجهزة الإحصائية للدول المشاركة حول منهجية إحصاءات تجارة الخدمات الدولية.
- إعداد دليل منهجيات باللغة العربية بحيث يمكن استخدامه من قبل الدول.
- تعميم الوثائق والأدبيات والتجارب الناجحة بين الدول العربية.
- بناء قاعدة بيانات متخصصة حول الموضوع تمثل النماذج، الوثائق، الأدلة وطرق النشر.
- العمل التدريجي على الأخذ بالتصنيفات الواردة في اتفاقية الجاتس لما لها من تميز عن تصنيف ميزان المدفوعات في توسيع مفهوم التجارة الدولية في الخدمات وليس في تغير المعايير المتبعة في التصنيف.

مرفق: جدول حول الواردات والصادرات لسنتي 2001-2002
التصنيف المستخدم في الجهاز.

مرفق رقم (1)

التوزيع المحلي لتجارة الخدمات الدولية حسب تصنيف ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة	
رمز الخدمة	التوزيع المحلي
1.A.a.2	**شمولية السلع للتجهيز.**
1.A.a.2.1	صناعة أكياس نايلون وقص بلاستيك.
1.A.a.2.2	خراطة المعادن وشغل ذهب وفضه ومجوهرات وجلفنة جديد.
1.A.a.2.3	تكسير لوزيات وجوزيات.
1.A.a.2.4	صباغة أقمشة ودباغة جلود وفرز ألوان.
1.A.a.2.5	تنجيد صالونات وفرش سيارات.
1.A.a.2.6	خياطة أحذية وحقائب.
1.A.a.2.7	طباعة حريرية وتطريز بدون مواد.
1.A.a.2.8	خياطة ملابس جاهزة.
1.A.a.2.9	غزل ونسيج وحياكة وتريكو.
1.A.a.2.10	معالجة مواد غذائية تعليب وما شابه ذلك.
1.A.a.3	**إصلاح السلع.**
1.A.a.3.1	تجليس سيارات وتشحيم وغيار زيت (باستثناء المواد).
1.A.a.3.2	تصليح أجهزة وماكنات محلقة (باستثناء المواد).
1.A.a.3.3	تصليح دراجات وما شابه ذلك (باستثناء المواد).
1.A.a.3.4	تجديد بطاريات سيارات.
1.A.a.3.5	شحن شاشات تلفزيونات.
1.A.b.1	**خدمات النقل.**
1.A.b.1.1	**النقل البحري.**
1.A.b.1.1.1	نقل بحري ركاب.
1.A.b.1.1.2	نقل بحري بضائع (ملاحة).
1.A.b.1.1.3	نقل بحري أخرى.
1.A.b.1.1.4	صيانة معدات النقل البحري
1.A.b.1.2	**النقل الجوي.**
1.A.b.1.2.1	نقل جوي ركاب.
1.A.b.1.2.2	**نقل جوي بضائع.**
1.A.b.1.2.3	نقل جوي أخرى.
1.A.b.1.2.4	صيانة مركبات النقل الجوي
1.A.b.1.3	**النقل البري.**
1.A.b.1.3.1	نقل ركاب وعمال.

التوزيع المحلي لتجارة **الخدمات الدولية حسب تصنيف ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة**	
رمز الخدمة	**التوزيع المحلي**
1.A.b.1.3.2	نقليات (رمل وحصمه وحديد).
1.A.b.1.3.3	ضخ باطون جاهز.
1.A.b.1.3.4	تأجير سيارات.
1.A.b.1.3.5	شحن البضائع.
1.A.b.1.3.6	نقل بري آخر
1.A.b.1.3.7	صيانة مركبات النقل البري
1.A.b.2	خدمات السفر.
1.A.b.2.1	خدمات سياحة (تذاكر سفر وإرشاد سياحي و خدمات الفنادق الأخرى).
1.A.b.2.2	خدمات تعليمية (نفقات المعيشة وبدل سكن).
1.A.b.2.3	خدمات طبية وصحية (نفقات المعيشة، بدل منام (خدمات الفنادق ووجبات طعام).
1.A.b.3	**خدمات اتصالات.**
1.A.b.3.1	مكالمات هاتفية.
1.A.b.3.2	كرتات تلفون أو خلوي.
1.A.b.3.3	صيانة مقاسم وخطوط الهاتف (باستثناء المواد).
1.A.b.4	**خدمات التشييد.**
1.A.b.4.1	تعهدات وإنجاز أعمال .
1.A.b.4.2	تشطيب المباني.
1.A.b.4.3	عتالة مواد بناء.
1.A.b.4.4	حفريات وتسوية للأبنية.
1.A.b.4.5	أعمال البنية التحتية.
1.A.b.4.6	صيانة أعمال التشييد
1.a.b.5	**خدمات التأمين.**
1.A.b.5.1	أقساط التأمين.
1.A.b.5.2	المطالبات.
1.A.b.5.3	خدمات التأمين (الفرق بين الأقساط والمطالبات).
1.A.b.5.4	أقساط إعادة تأمين.
1.A.b.5.5	مطالبات إعادة التأمين
1.A.b.5.6	خدمات إعادة التأمين (الفرق بين أقساط الإعادة والمطالبات)
1.A.b.6	**الخدمات المالية**
1.A.b.6.1	تحصيل شيكات (بلا رصيد).

التوزيع المحلي لتجارة الخدمات الدولية حسب تصنيف ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة	
رمز الخدمة	التوزيع المحلي
1.A.b.6.2	بيع شيكات.
1.A.b.6.3	تبديل عمله.
1.A.b.7	**خدمات الحاسب الآلي والمعلومات.**
1.A.b.7.1	إصلاح وصيانة أجهزة الحاسوب (باستثناء المواد).
1.A.b.7.2	تشغيل خطوط وبرمجه.
1.A.b.7.3	خدمات إنترنت وبريد إلكتروني.
1.A.b.7.4	كرتات إنترنت أو ستاليت.
1.A.b.8	**خدمات رسوم الامتياز والترخيص.**
1.A.b.8.1	رسوم المعابر
1.A.b.8.2	رسوم الامتياز.
1.A.b.8.3	رسوم تراخيص .
1.A.b.8.4	براءة اختراع.
1.A.b.9	**خدمات الأعمال الأخرى.**
1.A.b.9.1	**خدمات المتاجرة.**
1.A.b.9.1.1	خدمات الوساطة
1.A.b.9.1.2	عمولة أو سمسرة
1.A.b.9.1.3	إصدار كفالات مالية.
1.A.b.9.1.4	خدمات السلع المباعة (تركيب).
1.A.b.9.2	**خدمات التأجير التشغيلي.**
1.A.b.9.2.1	تأجير معدات النقل البري والبحري والجوي والحاويات.
1.A.b.9.2.2	تأجير معدات الإنشاءات
1.A.b.9.3	**الخدمات المهنية.**
1.A.b.9.3.1	أعمال محاسبية (تدقيق حسابات ومسك دفاتر مالية).
1.A.b.9.3.2	استشارات هندسية و إشراف (رسم هندسي وتصميم ومخططات بناء).
1.A.b.9.3.3	استشارات إدارية وتوجيه.
1.A.b.9.3.4	تأهيل وتدريب الموظفين القطاع الخاص.
1.A.b.9.3.5	تقديم مواضيع الدراسات والأبحاث.
1.A.b.9.3.6	أعمال البيطرة والعناية بالحيوانات.
1.A.b.9.3.7	أتعاب محاماة وتمثيل قانوني.
1.A.b.9.3.8	تخمين حوادث وأضرار هندسية
1.A.b.9.3.9	تدريب سياقة.
1.A.b.9.3.10	منتجة أعمال فنية وتحميض الأفلام

التوزيع المحلي لتجارة الخدمات الدولية حسب تصنيف ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة	
رمز الخدمة	التوزيع المحلي
1.A.b.9.3.11	خدمات مهنية أخرى
1.A.b.9.4	**خدمات الأعمال المتعلقة باستغلال الأراضي.**
1.A.b.9.4.1	تفجير بارود بخصوص محاجر وشق طرق (باستثناء المواد).
1.A.b.9.4.2	أجرة قص حجر.
1.A.b.9.4.3	تسوية وحراثة أرض.
1.A.b.9.5	**الخدمات الفنية**
1.A.b.9.5.1	تمديدات كهربائية واتصالات.
1.A.b.9.5.2	صيانة وتركيب المصاعد وغيرها.
1.A.b.9.5.3	عرض أزياء.
1.A.b.9.5.4	خدمات صالونات التجميل.
1.A.b.9.5.5	إنقاذ السباحة.
1.A.b.9.5.6	غسيل وكوي ملابس.
1.A.b.9.5.7	فحص باطون
1.A.b.9.5.8	فحص تقني للمواد
1.A.b.9.6	**خدمات دعائية وإعلان**
1.A.b.9.6.1	أتعاب مراسلة وإعداد تقارير.
1.A.b.9.6.2	توزيع صحف ومجلات ونشرات دورية.
1.A.b.9.6.3	بث ونشر إعلانات صحفية وتلفزيونية (المرئية والمسموعة).
1.A.b.9.7	**خدمات طباعة.**
1.A.b.9.7.1	طباعة بوسترات.
1.A.b.9.7.2	تصوير وثائق.
1.A.b.9.7.3	تجليد كتب.
1.A.b.9.7.4	تخطيط آرمات وما شابه ذلك.
1.A.b.9.8	**الخدمات الجمركية.**
1.A.b.9.8.1	تخليص بضائع أو أعمال جمركية.
1.A.b.9.8.2	فحص البضائع والمعاينة.
1.A.b.9.8.3	بدل أرضيه أو تخزين بضائع.
1.A.b.9.8.4	الحراسة
1.A.b.10	**خدمات ثقافية وترفيهية.**
1.A.b.10.1	تصوير حفلات وغيرها.
1.A.b.10.2	خدمات تعليمية (الرسوم أو الأقساط المدفوعة للجامعة/الكلية/المعهد).
1.A.b.10.3	خدمات طبية (رسوم العمليات الجراحية المدفوعة للطبيب أو المستشفى).

التوزيع المحلي لتجارة الخدمات الدولية حسب تصنيف ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة	
رمز الخدمة	التوزيع المحلي
1.A.b.11	**خدمات حكومية.**
1.A.b.11.1	كافة المصاريف مع الخارج المتعلقة بالحكومة.
1.A.b.11.2	كافة مصاريف السفارات والبعثات الدبلوماسية والعسكرية.

مرفق رقم (2)

الواردات والصادرات الخدمية لباقي الضفة الغربية* وقطاع غزة مع إسرائيل حسب نوع الخدمة لسنتي 2001، 2002

Table 13: Total Value of Imports, Exports Palestinian of Services for Remaining West Bank* and Gaza Strip with Israel by Kind of Service in 2001, 2002

Value in 1000 U.S. $ — القيمة بالألف دولار أمريكي

Main Categories	Exports	الصادرات	Imports	الواردات	البنود الرئيسية
	2002	2001	2002	2001	
Goods for Processing	40,977.4	52,265.6	445.2	2,664.9	شمولية السلع للتجهيز.
Repairs of Goods	823.2	783.1	1,185.1	1,084.0	إصلاح السلع.
Services of Transportation	1,982.9	4,566.3	15,628.6	20,219.5	خدمات النقل.
Travel Services	1,621.3	1,668.6	215.0	206.2	خدمات السفر.
Telecommunication Services	951.2	651.7	12,171.4	20,168.2	خدمات اتصالات.
Construction Services	13,839.7	17,664.0	2,502.7	702.1	خدمات التشييد.
Insurance Services	1,254.4	2,137.2	108.0	60.8	خدمات التأمين.
Finance Services.	0.0	0.0	93.9	327.9	الخدمات المالية
Computer and Information Services.	142.9	81.9	1,940.9	2,660.1	خدمات الحاسب الآلي والمعلومات.
Franchising and Licensing Duties	810.2	637.6	150.5	629.7	خدمات رسوم الامتياز والترخيص.
Services. Business Services.	3,917.8	4,314.8	14,564.3	17,509.2	خدمات الأعمال الأخرى.
Total	**66,321**	**84,771**	**49,006**	**66,233**	**المجموع**

*باقي الضفة الغربية: هي الضفة الغربية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

***Remaining West Bank:** West Bank, excluding those part Jerusalem annexed by Israel in 1967.